













از کتابت مقامات عالی رتبه  
و تفتیش محرم و معلوم شود  
بسم الله الرحمن الرحیم  
هذا فیروز از کتابخانه مجلس شورای ملی  
الکتابخانه مجلس شورای ملی  
تاسیس ۱۳۰۲

مقامات عالی رتبه  
تفتیش محرم و معلوم شود  
بسم الله الرحمن الرحیم

کتابت محرم و معلوم شود  
تاسیس ۱۳۰۲



کتابخانه مجلس شورای ملی  
تاسیس ۱۳۰۲



الظفر كما عايناه في النسخة التي خرج في كثير من العباد والاختلاف مع ذلك مستقيمة في الصحيح  
الصلوق في العصر كعادته ليس قبلها ولا بعدها ثم ان الغريب فان جعلها ركبا للذي في بعض  
ولاسبق وفي القرنين صلوات الما قبل بالتميز بالصدق قال ياتي على صلوات الفاضل في التسوية  
الفرعية وفي آخره التطوع بالمزيد وانما السبق قال وتبيننا سبعا دهنيا وافر منها ما كان  
عن الصلوة نظر على السبق قال لا يصح قبل الركبتين ولا بعدها شيئا من اختصاص الصلوة  
بالمواظبة الزائدة دون التلبية وهو لا يخفى في غير الوضوء من غير خلاف منها جازع والحق  
بمع ذلك مستقيمة منها زيادة على الصلوة المقتضية في داخل الركبتين حتى يكون اخراجهما  
ايضا للذين في بعض ولاسبق وزيد في احداهما وكان ابدالها ثلثة عشر ركعة في سائر  
وحتى اخر صلوات الليل والوتر والركعتين في الجمل ويخبرنا في ثلثي الف الصحيح صلوات الجمل  
وفي سائر الوضوء فان مقتضى الماضل زيادة على ما في القدم كما عند الزيادة وكان الما  
ان من بين الاما قبل الذي يكمل بالاربعين ويصح الركعة والوتر والركعتين في سائر  
عن الحيث المستقيمة لصلوات المواظبة على التسوية في ذلك المستقيمة في الركعة  
وصلة الجمل العبادي زيادة في اثنين تطوعا ليعمل بها من الغيبة ركعتين التطوع في  
بقصو المستقيمة ويكفي من مواظبة صلوته في كثير من النسخ من هذا الحق قبل انشاء  
الماخرة وبعدها شيء فقال لا ينبغي ان اصل بعدها ركعتين وليست انصت من صلوة الليل  
وفي اخره اخبرنا جرح به السبق قال تمام الحسين وفي الوقت اقلها من الحسين في غير  
عن الاخذ بالذلة على المستقيمة والركعتين ركعتين تمام العبد كما في بعضها والركعتين  
بما صلوة الليل ركعتين وانما وبقية ذلك لا في غيره ولذا ما كان يصليها في صلوات  
الوتر الا في هذا الوقت وفي غاية الحق ولا بد من القابلة فان الشيخ قد جمع منه في جملة  
كنهه كما في ارباب الجمل والعتوق وما حكمه عند الحار لم يسبقها انما كما حكمه عن واما  
الشيخ في ذلك قوله ان كان ينبغي ان يبعد الاجماع على ما في مشربنا من ان يتركه  
في غير ذلك اطلاق عبارة فيس والعبارة القولية بالسقوط على المشرب على الما قبل

بِهِ الْعَدْلُ

[illegible]

الافعال

[illegible]

جملہ

الافعال والمشتقة باقي واجباتها يجب عليك الكف باعتباركون مفعولاً ومضافاً صحيحاً ومفعولاً  
 سراجاً للفتاة والحركات وبتبليها مستجيباً بعد دخول الوقت لشرائط الملقوق اوقافاً هاهنا  
 المعبر عنها دأخاً واداءة شرطها الملقوق فمفعول مفعول هذا المقدار من الزمان يترك الفضا  
في الوقت والظن مفردة على العوض المانع التسيب فيقع العذر فيها قبل الظن بالابطال  
 وهذا اذ لاية الاشارة على حقبة الغروب مقدار اداء العذر خاصه على الوجه المتقدم فيحصل  
 بتمثيله وقت الغروب اذا مضى بعد ادائها على الوجه الذي مضى اشارك الفضان  
 والغروب معقولة على العشرة الا ان صورة الاستصحاب في حقها لا تنطبق بالليل بعد اداء الغروب  
 بالبحر الذي مضى فيحصله وماذا طلع البحر التا في هو الموضع المستطيرق المانع وغيره لاعتدال  
 لان صدق ذلك الصنيع وقيل قوله الكاذب ان يبقى بعد ظهوره ونزول ضياءه وحال وقت  
 صلواته منتهى احق بظلال الشمس على هذه الجبال اكثر من القدحاء والمناخين كما في قوله اجرة في  
 الشتر بل انما جاء على وجه التعليل لا على الاخير صحيحاً لبعض المعبرين ولو لم يشترطوا ذلك  
 الشتر فيقول دخل وقت الظن حتى مضى مقدار ما مضى المصير اربع ركعات واذا مضى ذلك  
 فقد دخل وقت الظن والعصر حتى مضى من الشمس مقدار ما مضى اربع ركعات فاذا مضى مقدار  
 ذلك فقد خرج وقت الظن بعد وقت العصر حتى يقبل الشتر في اوقات الشتر دخل وقت  
 الغروب حتى مضى مقدار ما مضى المصير ثلثة ركعات فاذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب  
 الا ان حتى مضى من انقضاء الليل مقدار ما مضى المصير اربع ركعات فاذا مضى مقدار ذلك  
 خرج وقت العشاء الا ان انقضاء الليل ويعتدله في قوله الله عز وجل انما  
 الاية قال الله تعالى انما اربع صلوات اول وقتها من زوال الشتر الى انقضاء الليل انما  
 صلوات اول وقتها من عند زوال الشتر الى غروب الشمس الى انقضاء الليل انما اربع صلوات  
 اول وقتها من عند غروب الشمس الى انقضاء الليل انما اربع صلوات انما اربع صلوات  
 ظهروا في الاوقات الخمسة كما خرج بها من غير ان يطلق على المعنى انما انما







لآخره العتمة الثالثة الليل، وعليه فليكن الخبر المثلث على الفضيلة جهاداً وليدة وقتها  
 لا يطوع الفجر لا يفر صلبة النهار حتى قيل لا تنزل صلاة الليل حتى يطوع الفجر وحده الشيخ  
 كتابه في بعض الولايات في التعبير بعض ما تأخره وقت المصطفى في الصبحين إن كان  
 نحن انصاعاً للمذهب والعلم والآخر فاما استيفاء وقت الفجر فلهذا يعيها كتابه في الفضيلة  
 فان حافظ ان يقوم اجاباً فليكن لها المثلث الاخر وان استيقظ قبل الفجر فليكن العتمة  
 ثم الغروب المعتدلة فيطوع الشكر في الما لا يقص من حيث السجدة في الثاني من  
 حيث المتى لمقتداه فمقدم لها صراط العائفة وهو خلاف الظاهر لا يشترط في وقتها  
 وبعد ذلك قصر ان عن المثلث وقت المصنوع المقدسة من وجوبه ويحذر موافقاً للعادة  
 لا يصح من شأنه في الوقت قال ولا خلاف ان يحملوا الروايات الى ان المدا على امتداد الوقت لا الفجر  
 على التقدير طابق العتمة ما لا ينفك عليه واد الخلفي في كونه اخر وقت العتمة او اواسطه  
 اوله وكما في التوضيح من حيث وقتها فافلا الظاهر حين ان والى في وقت المصنوع حكمه الاصح  
 لكن في جملة المصنوع جازماً المقدم اما طاعاً في كثير منها بعلم بان التاخير لا يضر في الطاعة  
 متى انجا قبلت او بغير خوف في غيرها وفيها كما في بعضها عن الرجال يتبعها عن الذوق  
 الجوز ان قد النهار قال انه اذا علم انه يشغل في وقتها في صدد لها ان يكملها ما لها من  
 الشيخ في كتابه في الحديث فاحتمل ان يخصص في التقديم مع الشرط المتقدم لمدا على جازماً  
 المطلقة عليه وتبعاً للتدبير ويحذر من زلاد واولس جهاداً التقديس بطريقه في صلواتها  
 ستمه عزى سلكها النهار رشحت ان تصليتها صلواتها انك اذا صليتها في وقتها  
 افضل وفيه كائناً ما تقدم فمضى جهاداً وكما لا ينافي من وجوبه شيء طمأن في صورة التقديم  
 علاناً للادراجوا فعلها لا يقصدنا في مبتلاه وبعدت عنها كما كان هو وقتها وهو  
 الصبح في اشتغال قال في المصنوع كما صنع صلوات ركعات اذا كانت الشغل في وقتها  
 من صلوة العصر بعد ارتفاع الصبح الاكبر عند جلائ الزوال وفي صورة الناحية

فلما بنيت القنطرة كان في موضعها الضيق هو الحسن من نافعها المزارع لا سبغ عن تركه  
فمنع ما استطعت ان اعين نفسي به كما قد علمت ان غايات المزارع جعل فيها فاداه استغناء  
او الحان قضائها واما النافذة مثل الموضع في غاية جلالته وفي الحظ في غاية جلالته  
فانما بالقرينتين واتخذ بينهما النوافذ بحيث يكون من ماضيها انظر على هذا ما ياتي  
في هذا الشخص وقد نالته القصة ما بعد النظر الى ان يد العلي اربعة اقدم على  
كما ترى بجمع من راحة العربة المستقيمة الى ان تبلغ العتبات في الصلابة ان  
طال السجدة رسول الله كان قائما وكذا اذ مضى من فيه ذراع على صراطه اذ مضى  
من ثيبه ذراعان حتى يصير في حال ان يرى جعل الذراع والذراعان قال قلت  
جعل ذلك قال لكان النافذة التي ان تنقل من زوايا الشمس ان يعض ذراع  
فاذا بلغ فضاء ذراعها من بالهنية وترك النافذة واذا بلغ فضاء ذراعها من  
بالحظ بالهنية وترك النافذة وصلته في بعض القدامين والاربع اقدام والها  
والذراع والذراعين بعينه واحد كما صرح به الحق وعلم من النصوص وهذا الجمع  
الاسكافي بينهما خلافا للحق وجماعة عقولنا لا امتداد في المنطق في الاول والثاني  
في الثانية اما مطلعا ومتشعنا منها فمقابلة الهنئين واستدراك عليهما تارة  
بالصحة المحقة بناء على ان طائر رسول الله كان ذراعا لله القامة به  
في النصوص وفيها ضعف من ذلك ودلالة لهم من تعظيم القامة في الصحة على ذلك  
بل طلق القامة وعليه التقيد في كراهة وكفى ان يكون المراد بالقامة المقسومة  
القامة المربعة وقتنا للظهر العصر في هذا الصنيع وقت المرح المصير في كتب  
قائمة للظهر قامة للعصر يكون محتملا التبعية ان وقت الظهر بعد النزال  
الى ان يرجع المضي ذراعا على سبيل الشاخص كما جعله الحنفية وطلبه السني ذلك  
النصوص ان قامة طائر المسمى بالذراعين بمكان القامة المربعة وذراعها

البعد لفظ الموقر اذ كان ذلك مثله فضل الظفر فاذا كانا مثليهما فضل العنبر مثلهما  
العنبر بناء على الامية اخبر الغريضة في المثل والخطاب لاجل نفاذها في اتم حلاها وقت  
ناقلة المعنى بعدها حتى تذهب الحرج الغريبة في اوقات المثل في جملة ما في شرح القول  
للمحقق الثاني وفي ذلك اذ نهى المالح في العلم بها لثبات المعنى وعن الغيبة وعوى  
الاتفاق عليه وهو الخيطة مضافا الى المعنى من المانعة من فعل النافذة في وقت الغيبة  
خرج منها الزوايا المثل على الغيبة في اوقاتها المصروفة وكذا ناولها الى  
ذهاب الحرج الغريب بالاجماع فتدعى ونفقا وفيق واعداها وعتة ناولها الغيبة  
بعدها حتى لا يدخلها والفقير الدال على استحسان ناولها الغيبة وان كانت معتمة  
مستقيمة شاملة للاحول المرح الا ان سؤلها بالاطلاق وهو ينبغي معلوم المشو  
لغير المقام بعد ورودها لاثبات اصل استحسان النافذة من دون نظريتها ومنها  
لا يفرق على الا لفصوص الدالة على استحسانها في الزوايا الدالة من دون تعيين  
فيها يفرق في المثل مع استحسانها باوقات خاصتها اتفاقا فتدعى رواية ومن هنا  
يظهر مؤيد احولها على استحسان من وقتها ناولها الغيبة بعدها بالحرج الباقيا  
فاذا م وقت الغيبة لبعدها احسنها من بين الروايات بالبقاء الوقت  
الغريضة مع ان عدم القول بالاحول والاولد لكونها في الغيبة وقت وهو ان لا يحرم  
الغريضة ليقضي التخييل الضا ولا حيلة الا ما ذكرنا الاستحسان من هذا المثل  
وانما الصحيح تثبت خلف ابن عبد الله عن العرب بالثبوت في مقام فضل الغيبة  
ثم هي العلة في طاعة ولم يركب بينهما اصليت مختلف بعد ذلك لثبوتها على  
العرب قام فتمنع ما يرد وكما قام فتدعى العلة الاخرة فصار هذا بالضيق  
النافعة عن التثنية بين العلة اثنان اذا جرم بينهما في المزدلفة في الصحيحين  
صلوة المعنى بجمع فقال باذان واثنان لادخل بينهما شيئا فم حذوا

من قوت الخلال للظفر ضعفها للصعود كما ذكرنا وانما حياط احسن لضعف الاستمرار  
فناشر ويجمع الرجوع في تقصير العانة المطلقة الى ما هو المتبادر منها عند الاطالة  
عرفنا واعدة من قامة الشاهد الحاشية وصرح الشئ في الرضوخة في ذهابه حتى  
ظلم القامة لان حاله مسخر رولا التوقف كان قامة الشاهد وهو عارض حتى  
لذلك الاجتناب واحتمل منها ابتداء التقدير على الصغرى السابق عليه مما شاع  
فيما عليه تارة في ظاهر الخوف من صلوة الظل ان كان الذي ذراعا عليه ذراعا  
من اي شيء قاده ذراعا فيقول الخواجر بالاعتدال المستقيمة الدالة على عانة  
الكل من الصلوة بين شجرة بين طاولات او حرم من دون تعيين بعد رايها اصلها  
على المن راع والداعين والفاة بين والارضية انما يراهم بعضنا عدم اعتبار هذه  
المقادير بل في الصغرى كتبت بعض اصحابنا ان الذي نحن فيه روى عن ابي القاسم  
والاربع والقامة والقاسم دخل فذلك والاربع والاربعين فكتبتم في القامة ولا  
الفاة بين انما الدالة الشبه على حذر وقت الصلوة بين وبينها شجرة هي ان  
ركعات ان شئت طولت وان شئت قصرت ثم صلا للظفر فانما كان بين الظفر  
العصر شجرة هي ان ركعات فان شئت طولت وان شئت قصرت ثم صلا للظفر  
الصغرى الاخرة فيمن انظر بعد ما استلزمها بالخطبة بالمثل والمثلين كما طرأ في  
بها طاهر ما يتجوز في ذلك انما الرضوخة ولو بعد ما لم يقبل احد المأذون وهو في  
فيما هي عند حجة قال باسما وادع من انما كان حجة تارة واعدة او مع ذلك  
هو قامة من المقامة للظفر المستقيمة القريبة من الذراع المانعة من  
الماثلة عموما في حله منها وانما وحدهم عند اخرى كك وهذا الصغرى المقامة  
المستقيمة للمقامة المدة على الجعل الذراع والاربعان ويحتمل احتملا زكيا فاما  
فما انما الكثرة في روع ذلك فينا هو وان كان العقل الذي انما في القامة بل انما الجعل















بان لا يبقى شيء من المشاعنا بخلاف من الجدران وعلى الجبال والظفر وهو حشيش  
تركه في جوف ما دلت عليه تلك الحياض فكيف يستدلون بها ان الذي  
يظهر من طين ما دلت عليه كما يظهر على هذا القول حيث قال بعد نقله  
لبن فاما على القول الاول واستلزامه الى هذا اذا غاب المشاع عن العين  
فمنها على جبالها او على مكان عال مثل منارة الماسك رية وشبهها  
يصلح ولا يلزم حكم طلوعها الى ان قال وعلى الرتبة الاخرى لا يجوز حتى تعقب في كل  
موضع مناه وهو لا يجوز ومنه فليس جوارحنا على حصول الغروب بالاشنا  
من الاطلاق لعدم صفة تجرد وغيبة عن النظر مع رتبة شعاعها على الجبال  
والعين غفلة عن ذلك الجبل عن قولنا هذا وزعمهم موافقته لهم ونقول لهم ما من  
نقلهم كره على معان غير ما كرهت صريحة وخلاف ما ذكر في اوله  
قال في الخبرية بعد قوله حسن وان امكن المنازعة فيه ولها شري كره حسن  
مع امكان المنازعة فيه ومع ذلك فالظن وجه المنازعة اما هو ظني غير  
ط والنقص من الاحتجاج في خلاف ما حسن وهو الاكفالة والقبول من النظر  
عدم اليقين برتبة الشعاع على الجبال هذا وكذا يمكن احتمال فصله عن المصير مع  
صحة الضميمة الفالو ومنه جواربها بالظن على الغلة الاصول والاختلاف الذي  
حقه الاحتجاج والتمسك بها على ما ذكر في قوله الثاني والى وغيره وهو لا يبرأ  
في شيئا منها لما عرفت من عدم صدق العقيدة والاستدلال بالموارد في هذا مع  
وجود ان شدة اعتقاد الجبال لقطع الغلة وموافقة لغير ذلك ان طرحت على الجبال  
فقول طرحت على تدرج صغير حيل المستحيل المصير قطعاً واما ما احتج  
هؤلاء الجبال فانما في قوله حيث ان المشاع لا ينفك عن المشاع وانما في قوله الذي  
يجوز القول الاشتمال في القول على تقديره في قوله زيادة على ما من بالذمة  
والشذوذ

والشذوذ وهو الغلة الاجماع فاما جبالاً وهذا القول ان اخرا باعبار اسوداد  
الماض من المشاع كمن العاقل للذين ويذكر ثلثه اجماعاً كمن العاقل في القصر  
والرسالة الصحيح بها شاذان ومستندهما باليقولان شيئاً مما قد مر من  
وجوب شذوذ ضعف دلالة ما واحداً لهما كالايم ارجع الى ما عليه المقدم بل انهما  
البرهان الفصلان بوجوب شذوذ لافان ذلك للذين لا يركن ولا جدي وانما طرأ  
الظلام في المشاع لانه من المعينات وزيد فيها اطلو من ذلك من كرهه خوفاً  
زيادة الظن الذي لا ياسبه العقل ٢ قبل والظاهر المشاع اجماع  
انه لا يبعد وقت الغلة حتى تظهره المخرجة والعيون ان يقل قبل المانع العاقل في  
ج كاهي بعضهم واطلق بعضهم المانع عن الصلوة ويؤمن دون استثناء وقد ترقى  
او احدها وقت الغلة من ما يصح مستنداً لهم مطلقاً وانما الظاهر جوارب القدر مطلقاً  
ولوا احتجوا بالكن مع الكراهة جوارب من التهمة النافذة من اختلاف الفوق والى  
وان كان الظاهر من المنازعة من على التقديرين فلهذا الجواب كافة كما عرفت  
لا يجوز ان تقدم صلوة الليل على الصلوة في الما من في وقتها بالاشارة من  
فقلنا في وقتها طرأ راسه ودعا منه ومساخر وشبهها من ذوي الاعذار المحلة  
لهم من فعلها في الوقت فيهم قد عرفت على الظاهر لا شذوذ في ذلك الاجماع  
عليه بل عليه مما من تارة على الفاضل في وقت والآخر لا يركن في وقت الا والى  
في المانع وفاقاً للمخرج من المقتضى من عدم جواز فعله الوقت قبل وقت وفيه  
منع على طاعة وظن الصلوة قلنا ان رجلاً من مواليد من صلى في وقتها  
بقائه من النوم وقال اني اريد القيام الليل فينبغي النوم حتى اصير من باقيت  
صلاتي الشهر التاسع والستين اصير على فعله فقال قد عرفت له والله قد عرفت  
والله ولم يرض في الما من اول الليل وقلة القضاء بالذمة افضل وهو

بالصلوة المستقصية ومنها من المعينة الموقفة للصلوة بط كافي بعضها وقد  
معه وفي المستقصية كافي كغيرها في الصلوة وغيره او يطلق العاقل  
في الزها وفيها الصلوة وغيرها وهو ارجح من ذلك الصحيح من وجه عديده ومنها  
صاحبه الدلالة والاعتماد بالتمسك الحقيقة فليكن على الكراهة لا الحجة وبشرط  
ما في اخذها بنية الصلوة والكبرياء فان من شذوذها انما يكون الجارية في  
واهلها ويجوز على الصلوة فينبغي ان يكون حراً فاصغت من فصاحة  
وهي بقية على قول الليل من خصها في الصلوة اول الليل اذا ضعف وصغرت  
العقيدة وهو كما يصح في المستقصية لغير النوم لكن ظاهره انما هو  
خوف من القضاء كما عرفت من كرهه وفيهم من قل والمتمنى ولا ريب انما هو  
وان كان جوارب الصلوة مع العذر بط كافي في ذلك فقلنا افضل من ذلك  
انما قافوا في صلاوة زيادة على انهم لا يقدرون على القيام بالليل  
مقتضى عليه الليل والليلان والثلث لا يقدرون على القيام ليلاً والى ان  
الليل قال لا يبق في ذلك ثلثين ليلاً وقولهم لا يقدرون على القيام ليلاً  
يتم ذلك خلقاً في اخره من قرب الاستدلال عن الجبل في ان لا يبق  
من اطل الليل يصح صلوة الليل اذا ضعف من المشاعة المارة قبل كبره ذلك  
ام عليه فقلنا قال لاصلح حتى يذهب ثلثه الاول من الليل والفضل كالايم  
افضل من تقدم والايحى قبل الغروب يصح الصلوة والى اول الليل على  
الخبر لا يبرأ عقاباً رتبة ثلثه الاول ومنه يستدل بمنعهم من القيام والفتوى  
له واطلاقاً فيما يجوز التقدم اول الليل ظاهر حكم النذر كونه بعد الغلة والى  
معين فصل للصلاة على عملها والفتاوى انما في ذلك على المنع من جعلها  
في وقت الغلة الى الما من المستثناة ولم يعلم كون هذا منها او من

الليل المقدمة مع الثلث عشر ركعة لاطلاقها علينا اطلاقاً شاذاً مع الفرض  
تقديم الوقت من المقتضى ان ركعتي الفجر صلوة الليل والى انما  
لنهما فيها فاني اقول من استثنانا من الما من ظاهر الوجه وهو ما  
الصلوة الا انما في الاول لا يبق في الجبل والى ينسب في الوقت بعد انما عليه  
ليست في الامان بها تاثيراً ام لا وجها ٢ اذا قلنا في الظن ولو لم يكن  
حتى من وقتها انما مقدمة على الظن ولا انما تلبس بطلان الصلوة ولو لم يكن  
وقتها انما مقدمة على كل يوم من يومها ولا يبرأ من ذلك وعن الما من  
واختار البعض كالايم والى من السنين وغيره من النسخ من من جلال  
بيهم اجاز الوقت للرجل ان يصلي من نوافل الزوال ان يصلي قدان وان كان في  
من الزوال ركعة واحدة او قبل ان يصلي قدان الصلوة حتى يصلي تمام الركعات  
مع قدان قبل ان يصلي ركعة بيا لا والى لم يصل الزوال الا بعد ذلك وللذين  
ان يصلي من نوافل الاولى ما بين الاولى الى ان يصلي اربعة اقسام فان منعت الاربع  
اقدام ولم يصل من نوافل شيئاً فلا يصلي نوافل وان كان قد يصلي ركعة فليكن القول  
حتى يصلي منها ثم يصلي العصر والمغرب وهو وقت في صلاة العصر فينبغي اجماع  
ناظر الظن لكن لا يقدرون على القيام بالليل ويظهر في قوله فانما كان في قدان  
قبل ان يصلي ركعة بيا لا في الاول في وقت قدان فان كان في وقت الزوال ركعة  
واحدة او قبل ان يصلي قدان انما يبق من وقت اي ما يصل من الظن من نوافل  
قدان ركعة او من والى هذا الوقت من الزوال والى من وقت قدان  
او قبل ان يصلي قدان انما يبق من وقت قدان في وقت قدان من الزوال  
ومن الما من ان يكون في وقت قدان ويكون العباد قدان قدان وقدان وقدان  
وسموا ذلك في بعض الاصل في بعض الاصل في بعض الاصل في بعض الاصل























بالجملة والعجز بالارسل الى الاذن عن الرجل اذا احضره صلوة الغزيرة وهو  
الكعبة يمكنه الخروج لتسليم فقامه ويصلي في البيت في كل اربع حركات  
بها اذا اضطر الى ذلك قال في كبرى بعد فقلنا انما انما انما انما انما  
فاذا حضر الى الاربع كان استقبل جميع الكعبة وهو حسن وفيها وفي الاذ في بعضا  
لا في اربعة اذنية تاسد لما قد مر من ان القبلة في مجموع فقلنا كبرى يستقبل الى  
بعدها حيث كان حاضرا انك منصرف منها ومعارضة بها بعضا من بعض من  
الموت بها وان تلبس بها الصلوات الناهية لما عرفت من مرجوحيتها بالاضافة الى  
الموقف المستندة بالشهر وحكاية الامام المتقدمة لكنها عارضة بقوله الشيخ  
في الخلاف الامام في الدعاء والتمسك بالحكمة معا رتبة ما احتمل التقية للرجوع  
جوازها والموقف لا ينافي الصلوات من وجوبه عديدة وان كانت صريحة  
الاحتياط اللازم للرجوع الى الصلاة في العبادات الموقوفة بيقين المنع من  
فعل الغزيرة حتى الكعبة الامام العزيم المستوية ولكن الاقرب الى الصلوات  
بلا شبهة ولو صلى على سطح الكعبة قائما او رزما بين يديه حيث امنها ولو قيل ان  
يقضي عليه ويراد ذلك في جميع احوال الجهر والسر والوضوح وبعضها  
عنها او ما اذا في بعض الحالات كما لو ادخل راحة يدها في حال التجسس  
بطلت صلواتها هذا المشهور بين المتأخرين والعلية عليهم السلام المستوية في  
التقية وغيره وفما منهم الذي لم يكن عبارة قاصرة عن افادة الوجوب  
عن الاكل والصلوات في جميع احوالها الذي هو من وجوبه انما انما انما  
جواز الصلوات قائما حيث يلزم الوجوب لان القيام شرط لا يكون وهو  
لو كان بناء على الشيخ على ما ذكره من حصوله الاشتغال بالصلوات المبررة  
الكعبة وما عداها من ان القبلة انما هي موضع فقلنا كبرى بطريقها

بحاذا

بحاذا في الكعبة ولا يستلزم الجواز الوجوب لئلا يكون المراد من مطلق الصلوة  
هو ان الامام في وقت الصلوة لو صلى قائما او القوام ومنع من الواجب  
لو صلى مستلقا موقفا بحيث لا يخرج من بين يديه الا ان كان في غير نظر لغزاة  
استقبال المأمور في الكتاب والتمسك بالحكمة بين ومعه ذلك فخرج الصلوة  
قائما الخليفة م فوا يشع من الواجب بعد الاستقبال ولا كذلك الصلوة  
مستقلة للصلوات القيام والركوع والتسبيح ورفع اليدين معا فيكون الا  
بالتمسك والى من هنا ظهر مستند اكثر في تعيين الصلوة قائما وهو لا يرد  
وتعين الامام انما احتمل في القبلة وانما احتمل في الصلوة من ارجاء  
صفا مظهره وانما احتمل في القبلة والاحتياط اللازم للرعاة مضافا الى الاجماع  
من كل من جاز الصلوة قائما والفرق بين الجواز والاحتياط انما هو صلاح  
المعتد عليها احتياطيا في كل حال وهو ولا على الجواز وكذا الصلوة بعد  
الجواز هذا المانع الماض من المذهب والجامع وقيل والمقابل المتخالف في قوله  
مزايا في الاجماع والقائلين في قولهم في قولهم انما يستلزم ويصلح  
الى ان يثبت الوجوب في بعضه من وجوبه كمال اجماع الاولين والاولى  
الاخذان الواجب من القيام والركوع فيهما العزيمة من احدهما الى الاجماع  
مضمون الشبهة المشبهة بالظنية النافذة الى كل من تكون اجماعا بل اجماعا  
في الحقيقة كما صرح به في قوله وانما انما انما انما انما انما انما انما  
كل اقل من الستة الركن الذي يليهم فاهل المشرق وهم اهل العراق ومن والاهو  
كان في جهتهم الى اهل المشرق وجنبا لبيعة وبين المشرك والحنابلة الى اهل  
الذي يليهم وهو الركن العراق الذي فيه المشرق واهل المغرب الى الغرب  
اهل الشام الى الشام واهل اليمن الى اليمن وهذا لا يلزم شيئا من القولين

ميا

مين

في قوله الثاني انها جهة الكعبة والزم فاقول اوسع من ذلك فلا يرد الحكم بوجوب  
التوجه الى سمت الركن نفسه الا انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
الا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
بسمت الركن او في من القبلة لركن كما اتفق في عدة الامام ومن وجوب التوجه الى سمت  
بسمت ولذا قال الحق في الثاني والمراد بالاول هو الجهر والناحية ويوجهه اهل اقليم  
الى كونه من جهتهم الى جهة الركن الذي يليهم لان العبد لما كان في جهة الجهر كونه  
اوسع من التوجه الى سمت الركن ولا يرد ان يراه توجهه الى الركن توجهه الى جهة  
يراد ان توجهه الى جهة القبلة الواقعة في جهة الركن الذي يليهم ولا يخاف ان يكون  
الركن الذي يليهم وان الكعبة منهم بالتوجه الى جهة لان العبد يمتنع عن العمل بالذي  
وهو من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
القبلة لئلا يتوجه الى جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة  
ركنا من القبلة لئلا يتوجه الى جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة  
العبد يمتنع عن العمل بالذي وهو من انما انما انما انما انما انما انما انما  
التقديم ولا اعرف وجهه وهو اعرف باختره وكيف كان فقد ذكرنا انما انما  
الا ان انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
طالع عين العينين وعند غروب الشمس العينين وينت نفس عند غروب الشمس  
خلف الاذن في النية ولاها لئلا يجعل الجهر بين العينين ويجعل عند غروب  
بين الكعبة ولاها لئلا يجعل الجهر على الجهر الشريف الشريف الشريف الشريف  
والمتبادر ولاها لئلا يجعل الجهر على الجهر الشريف الشريف الشريف الشريف  
خلف الاذن في النية وينت نفس عند غروب الشمس الشريف الشريف الشريف الشريف  
على العين الشريف ولاها لئلا يجعل الجهر على الجهر الشريف الشريف الشريف الشريف

ثالث

نزلت للعبادة العينين والشمالين عند طلوعه بين الكعبة وبين ولاها لئلا  
مما اشار اليه ليقول يجعلون المشرق الى الكعبة هو جمع العند والكعب الاخير  
المغرب الى العينين هذا علامه وانما انما انما انما انما انما انما انما انما  
سبب من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
ثالث ان يجعلوا التمسك بالذي والى حاذية لغيره لما جازا بين ما يلي الا انما  
راعه فكلها بعينهم وهي جعل التمسك بالذي من كل طرف عند غروب الشمس  
وكذا الاخرى وعشر من عند طلوع الشمس مستند في هذه الامارات فرائض  
الحقيقة فانها مفيدة للتمسك بالذي والى حاذية لغيره لما جازا بين ما يلي الا انما  
يرد في بعضها من جهة ولا راية عند العلامة الثامنة لاهل العراق وقد ورد بها  
لفظ من هذا الموضع القبلة فقال وضع الجهر في فضاء وصل منها الى الركن  
في التمسك بالذي الى الكعبة بالذي قال انما انما انما انما انما انما انما انما  
قلت نعم قال احمل على عينيك واذ كنت في طريق الجهر جعل بين كفك وبينها  
المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في تفسيره لئلا يجعل الجهر في فضاء وصل منها الى الركن  
وعليهما والقبلة في جهة من اهل العراق والى حاذية لغيره لما جازا بين ما يلي الا انما  
وهو وان كانت مطلقا لئلا يجعل الجهر في فضاء وصل منها الى الركن  
لكنهم منهم لئلا يجعل الجهر في فضاء وصل منها الى الركن  
جمله بالارسل والصلوة بالتمسك في المشرك بين الطائفتين اذا اختلفوا  
استعمال فرائض الغيبة عليهم السلام في جعل اهل العراق لاهل العراق  
على الاطلاق كما نرى عليه من المحققين في المشرق والمغرب بالاعتماد  
حكاية عن اهل الكوفة وجعل منهم جند الجهر في جهة الركن الذي يليهم  
التمسك والفرق انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما











[illegible]

التي لا يعم بعضها من حيث التقابل بقوله في حاشيته ومضافا الى انهما هما  
لاصول العلمية مثل اصالة البراءة بينة على ان القضية بعين من جديها ولا يثبت لاحد  
لصديق الحق حقيقة ولا يصدق هذا ملكا بناء على ان الاصل لا يقتضي الاجراء  
لهم لا يصدق الحق قطعا ومع التزلزلا من التردد في التصديق وعلمه و  
تجوده لا يخرج عن الماحل القطعي ومن هنا يقع الحاق الناس بالمظن في عدم وجوب  
القضية عليه علم من الخبايا كالمتحيز وغيره من كثير من المخربين ولذا  
فالحق في جميع الاحكام حتى في عدم العادة لولا ما يخفى في هذا المشرق والمغرب  
صريح الماتة هنا وهو حسن لعموم الموضوع المتدقيق في هذه القضية ثم كرم بعض  
المتفاح الناقية للقضية واختار به الوقت لم يها بل في الجاهل من اولاه لاسكن الحاشية  
كلها لا وقتا بل الحاد اعادة خاصا للمعبر القليلة ولولم يهل المجد الشرق والتبريد  
كما يستبرئ خلافها الحاشية ومنهم الماتة في حاشيته هنا فخص اعان الحاشية اعان اولاه  
وتنزل للموضوع على الظان بل يوجب اختصاصا بعلم التبا ودرجه ودخا وفيها  
نظر اختصاص بجمع الحاشية في صورة عدم العادة في الوقت لا في الجاهل كذا اصلا  
مشرقا ومنه بقلها وقتا لاس بالاذن في حاشية مثال بعد ظني الحاشية والحاشية  
مضافا للحاشية ما دل على الظان فمضافا الى وقتا واما ادعى اختصاصا  
فيتم في بعضها لعمومها ولما تدل الجاهل ايضا بترك الاستقصاء في مقام  
السؤال مع قيام الاحتمال المعقولة في المقال لكن الحكم بشئ في الجاهل الحكم  
فلا في المعقولة فاما ان عليه كونه كانه لا يخرج من اشكاله لاحتمال خلافه لا يثبت على  
من هذا العلم اذا ثبت الحاشية الفاضلة من المصلحة كقوة سانه اذا ثبت فاما  
فما في الجاهل الفاضل في الصورة لثبوت كانه يستعمل في القليلة في الصورة الاولى منها  
لا خلاف بل في الاجماع في صريح الماتة ومنه في الخلاف عن وجه الحكم فيها

[illegible]



























انما ستره العزلة او سجنه على اقامه خوفه كما كانت القتلوه جملان جزء القتلوه يكون منها  
عنه وجعل القتلوه في اقسامه التي كان لا يحل للشرع ان يطلع على ما فيه من ذهبه من صوره يعنى  
جزئها وانما جرى مجرى الجزع من الشرط القابل للبيان الذي انما يقتضيه القتلوه اذا اعتقد  
بالعبادة فاذا استمر بالمقتول صدق ان استمر استمر استمر عرقا لا بالاستمر  
به من لبعده والمقتول فيه فلا يكون استمر استمر استمر استمر استمر استمر استمر استمر  
ليز عن شرط القتلوه لا استمر استمر استمر استمر استمر استمر استمر استمر استمر  
وان في علة لكن علة القتلوه لا شرط القتلوه انما هو القتلوه لا فعله ليس في الشرط  
اذ ان في علة القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
دون سائر القتلوه في القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
الوجهه عبادة وهو لم اره انما اعتقد القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
ان تكون عبادة موهنة على قصد القوة وهذا هو وجهه في انما القتلوه لا شرط القتلوه  
فاذا ادعى خروج ذلك بالاجماع على عدم عقده القتلوه في القتلوه لا شرط القتلوه  
والا لانه في القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
ومن هنا ظهر ان وجه القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
ايه الاشارة من كون الحركات الاجزلية متعينة عنها باعتبار كونها متعينة فاني  
هذا لا يختلف في القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
في صوره وكماله في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
بالدليلين المتقدمين القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
فان لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
الاقول الى ان القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
كما في بعض نواحي القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه

في

في مقدمه على ارجح الراجح وحيث استلزم علم الاختراع في القتلوه لا شرط القتلوه  
معنى القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
في الدليل من العبارة لكن المراد من معرفته وان وقع التعديل لك مسالحة وبهذا الوجه  
يقتضيه المنع عن القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
والخروج كما في القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
ولعله ان ذلك بالاختلاف في القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
في خاتمة ذلك بعد ان حكم بطلان القتلوه في القتلوه لا شرط القتلوه  
فيه وفي القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
خاتمة فالاول في القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
بالفرق من القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
فيكون من بعض اهل الجنب وفي القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
وفي القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
وبطلان حرم ذلك على القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
ليس من القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
بط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
عليها علة دون ما يقتضيه القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
عادة اذ لا يفي بغيره ولا يقتضيه القتلوه لا شرط القتلوه  
الثانية بالانحياز من دون قيد لغيره القتلوه لا شرط القتلوه

الحجة

كما صرح به في السيرة لعلم الجليل دون ما ذكره القائلون من جهة ضعفه  
املا على اثنان الكراهة كذا ثبت بها الحجة والامر من غير القتلوه لا شرط القتلوه  
او انهم كانوا في ذلك والخبر في غيرها ولكن لا في الكراهة وقا في كونه الاصابع والوجه  
في ان ذلك والقائلون خاصة والخبر والحق في كونه القتلوه لا شرط القتلوه  
العبارة لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
والرد او مسالحة في رد القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
السيرة كذا في كونه القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
وفي الاحتجاج وعن كتاب القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
الزمان عليه على ان القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
وجله بطلان القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
الحق لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
الامر انما يرد على القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
وكذا في رد القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
بالاثر في القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
يكن مما لو كان له في القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
في القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
والا لانه في القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه  
جماع على القتلوه لا شرط القتلوه لا شرط القتلوه

كما صرح







ولم يفتقر صاحب العلم في الفقه لثبوت ما لا يجوز الفصل في طائفة  
ولا يجوز العلم لا يصح له ذلك وهو طلاق اتفاق متباين على ذلك فيقول الله  
لا اله الا هو اعترف له ولعل الناس الذين اوردوا القول من غير علم او كراهة  
فالمخرج مما لا يجوز لهم صنفه بعد الاتفاق مع عدم دليل صالح على كراهته فانما  
المنع تحت التوبة والموارد في الصلوة او اذرة الكراهة لا التحريم فانما هو منكر  
سواء كان اطلاق المتباين واختلافه مع دعوى جملتهم في الاجماع على ما  
وعلم الامة الشارح من لا يجوز الحكم بها استعمالا كبريا فينا في الاختلاف وكلام  
قد علمه الطائفة وانهم يقررون ما ليس المشهور على المصريح به في كثير من علمه  
الاتفاق في كراهة وهو الخوض في ذلك المتعين في كلامه من ان في بعض السجلات رواة فقال  
لا ينبغي ان يكون عليه او او اعلم ان يرد في كراهية من المحدثين من المحدثين  
كراهة الامانة بدون الرد في المصنف من المصنفين بعد العلم بالفرق بين  
هم في المحاميات انهم قد اختلفوا في كراهية من ان العلم مع كراهية من  
في دليله لا يستلزم في كراهية من الباطن في كراهية واحد فان ذلك هو كراهية  
الاجماع او ما قال في بعض من كراهية من كراهية من كراهية من كراهية من كراهية  
انما يكون على انوار او كراهية من كراهية من كراهية من كراهية من كراهية  
الكلية من كراهية من كراهية من كراهية من كراهية من كراهية من كراهية  
المعركة لا تخرج من الاحتياط والالتزام اطلاق الصنف المتباين على كراهية  
من كراهية من كراهية من كراهية من كراهية من كراهية من كراهية من كراهية  
مع ان الرواية التي في النسخة في كراهية من كراهية من كراهية من كراهية  
وهذا الشاهد لا يفي في كراهية من كراهية من كراهية من كراهية من كراهية  
وظاهر ظاهر المصنفين وفيها استيعاب الرواية المتباينة والمصنفين من كراهية















بیاضی

3

مع عدم

[illegible]



[illegible]

الامون

الاخر من الطلوع والآخر بعد شمس ان اجتهاد في مقابله النصا لغية الاولى فلم يذكره و  
 كذا الترتيب وابتدع وانما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في  
 النما خاصة قبل سيرة الاصلاح والنجاة الموقفة منهم انما هي في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في  
 والكون السجود وهم يكونون ويوجدون خلفه على وجوههم ودمهم الفاضل ان في النص  
 والمهتر والشديد في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في  
 غير بعيد بالان لا نقلا انما في صفة العزلة عما وجبوا انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في  
 واحد منهم مع بيت صا جدي كنه ان غير ان عذبة حاله المركبة والتجدي في كنه ان في  
 اختصاص الحكم بانهم الطلوع والافا لا في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في  
 الشمس بالاعتبار والقيام واستحقاق الصف قاله ولكن فيقول ان الطلوع هذا ان صدق  
 جلي بالاد والارواح القيام بها بربان المصالح في الحكون اسقط اعتبارها في الحكم بان  
 الطلوع مجرد حاله القيام وبغيره من حال الحكم واجب الفيل في الحق والحق بالان لا في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في  
 قابلية طلاق العادة وكثير بل في الخبر عليه لا لاجل عدم دالة وكثرة ومنها في  
 وفيه لا اعتبار بالاجتماع فانها ظاهر في المخرج عن الركوع والسجود وما وان اختلف ظاهر  
 امور هو اصله المنفرد في الفعل منها بقوله في قوله وما خلفها وهو في ان علم ان  
 انما في بتركه ولا في خلافه في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في  
 باطلا في انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في  
 كونه معتد عليه الموقوف ان يلزم من البرها احكامه انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في  
 انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في  
 وحيث في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في  
 حكم انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في  
 الضيق يقتضي جواز التعلو عار به ولو اول الوقت وما عليه الاخر خلافه انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في طر كونه لغيا اذ في صفة العزلة عما وجبوا انما في

[illegible][illegible]

الحجر



















































































الفرقة وكذا على ما قام في الموت اذا كان لغيره في الاول والثانية الخ  
 كبره وكبره العبد والحيث وفي القوم من العمل يوم في القوم فيسقط الكفا  
 قاذ ليقط الى ان قلا واذا كان اجزاء منته وفي الخرج من جملته ان القوم ان كان  
 لم يكن فليهدم ان القوم الكفا في القوم في اجزاء الكوم وتبين من القوم اذا  
 شتر فيها ولو جبال القوم في الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله  
 ومختلفا في القوم في القوم في الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله  
 والحق في القوم في القوم في الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله  
 حيث جعل الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله  
 وكما في القوم في القوم في الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله  
 والامة خروجات شجرة القوم في القوم في الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله  
 الامام الذي لم يبق في عدم التسوية ام القوم في القوم في الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله  
 مع غيره فحول سواد القوم في القوم في الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله  
 الاختلاف في القوم في القوم في الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله  
 صا ارجعها جباله في القوم في القوم في الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله  
 المغرب والعشاء الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله  
 على جميع ذلك وفي القوم في القوم في الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله  
 الحجة بعد النائي والامر في القوم في القوم في الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله  
 لم يجعل في القوم في القوم في الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله  
 فعل ذلك وتبين القوم في القوم في الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله  
 اولئك القوم في القوم في الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله  
 وقا يبين القوم في القوم في الاخرين كذا كما لما صدق معه الا جباله جباله

عليه ووجه

ووجه الولاية فيها واضحه تتم العبد لا عتقادا ولا اعتقادا الاخر الصريح مني الله  
القلوب التي يحجب فيها انما هي اوقات من نظرات في حجاب يحجب فيها العلم بالدار الآتية  
هناك حجاب ومنه لا يرى علم يحجب فطوره المحرر وطلوع الحجاب وطلوع القضاء  
وخرجه وطلوع العتقاد وسائر الصلوات المظهرة والعشر التي يحجب فيها قال لان  
الزينة لها سر في اللذة كان لا يوصله من غير علمه فيرى العلم في اللذة فاضاها  
الملائكة فيصير خلقا ومرتبة صفة التي يحجب القبول فيستقيم فطوره من علم  
ولم يصف العلم احكام الملائكة واما ان يحجب القبول لا يمكن ولله احد في  
علم الحجاب واطلاق العلم الملائكة واما بالحق ولكن ذلك السوء الاخر فلما كان  
قرب الفطره من الله سبحانه على الفطره لا يحجب ليعلم ان السوء في حقيقته  
لا يتبين الا لملك فلما الله يحجب فيها وصف سنها بالجهل وولاية بالان  
بحسب الشريعة وعدم العلم بالذات معناه فالى الاصول والاجماع المنقول  
المعبر المستنبطه الصحيح في الفساد الصلوة المحررة واحكامه وظا  
هذه التوقيف الظاهر في الحجب من غير علم الاخبار عمن علم بعض  
خلقا لا لا سلا في حق بالان حجاب ونسب له المتيقن حقيقته انما  
وكيد السن وليس يحجب في الحجاب وعلى فطره فيها فطوره كما قيل في الحجب  
في حجب علم الحجب في الحجب في الحجب وان شئت لم يحجب في حجب فطره  
القائمة لما آمن من حجب علمه على نسبه كونه في حجب فطره انما  
جملة وعلم في الحجب حجب فطره بعد فطره هذا الحجب فطره العلم  
فطره والحق على الا لا وحق علمه هذه اسما في الاجماع احكاما واما  
الا عن اضحى هذا الحجب فطره وعلمه وحجب فطره في الحجب فطره العلم  
اذا كان على علم حجب الا حجب في الحجب فطره العلم فطره العلم فطره







































32

یہاں

[illegible]



[illegible]

القول بوجوب إباحة حق الجوارح عن إتمام الكلام في المسئلة في الشرع مذكرة وموجبة وأما  
التسليم على تقدير وجودها واستحباب السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والاسلام  
عليهم ورحمة الله وبركاته استلزامه لآلة التسليم المستقيمة عليها منها الصقيع <sup>الاول</sup> فكانت  
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قد اضاعت في معناه الحق بل في الحق انما كانت  
وأما التسليم ان تسليم على الغير والامة وتقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فاذا قلنا  
فقط القطع الصلوة <sup>لله</sup> فاذن العزم وتقول وانت مستقبلا القول التسليم عليهم وكذلك انما كنت  
وحملك تقول السلام علينا على عباد الله الصالحين مثل ما سالت وانت امام اذا كان في  
جماعة فقال مثل ما قلت وسلم على من عليين وشك ذلك وكفى عزم وهذه الاخبار وانما تسلم  
بتدريج الواجب التسليم على اهل بيتها الصديق <sup>الاول</sup> فالمرحوم عليه السلام وهو بمن ذلك  
كلمة التسليم وذلك لان ما زوج بها تحقيق التحليل الذي لا جبر ولا تسليم يقتضيه الروايات  
المعتبرة ومنها في معناه الإختصاص المستقيمة ولا يخفى ما يقتضيه هذا التحليل وهو كماله في  
العلماء العلم الذي من اجله وجب التسليم في الصلوة وقال لا تمسك بالصلوة الى ان قال فاحسن  
تحليل الصلوة التسليم قال لا بد من المكين <sup>ثانيا</sup> وأما ما قلنا من عدم حصول التحليل بها وانما  
المخرج من الصلوة وهو عدم ذلك فكل من شارك لا يلتزم به ولا يوجب المخرج في الصلوة  
عن ابن عبد الله قال لا يقع في التسليم الا على التسليم علينا وعلى عباد الله الصالحين لا  
تحليل الصلوة هو التسليم فاذا قلت هذا فقلت بغيره من التحليل <sup>ثالثا</sup> معناه المعروف الواجب  
عن انقطاع الصلوة والمخرج منها لا بد من هذه الاخبار ويستفاد من التسليم في الرواية  
المشهور على هذه الصفة بل في الوقت وهو كما انقطاع بين الامة انما انعقد الاجماع على جواز  
التمسك بها <sup>رابع</sup> ثم يتحقق المخرج بها لاجتماع جماعة ائمة من اهل البيت الذين يابوا له والذين  
مع صحة احتساب علم الاجماع عليهم ولا رافق معناه لوروده في السرد العالين وفي المهر الشريف

[illegible]

فقد هذا من الامثلة ذكرها فاعلم ذلك فاحذله عينا المؤمن شيئا عاودا انك الشيطان  
ان قد لم يزل في زمان الحق وصعد من زمان ليس هذا الا هو الحق بينه وبين الشيطان  
من الاول في كل ما استجاب له اتفاقا كما حكا به بعد انما هو وصعد من زمان في كل ما  
البرية فخصه بالحق والحق في وجهه ووالا الى ما فضل الله الذي كثر العوائق ويفسد الاله  
والحق في الساعات وما يهذه المتعلمين في كل الساعات وان في الاستدلال بالحق في هذه  
فقط الاحتمال في التفسير في الاله الا في ما لا يتعدى الاستدلال في الساعات في كل  
الثاني في الاجماع في كل ما في الدعوى الفاضل الاجماع على استجابة هذا التفسير وعلم  
الشهادة في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في الاجماع في كل ما في  
واعلم في كل ما في الاجماع في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في الاجماع في كل ما في  
وجهه وبيان من جعلوا هذا العلم خاصة كالمصدق والحق في الاستدلال في كل ما في  
من اوله وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في  
مع اختلاف النظائر في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في  
الزينة في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في  
والكل في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في  
لوقال له السلام عليكم ورحمة الله وبركاته في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في  
لوجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في  
المؤمنين والعقبي وان كنت في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في  
بين تلك العقوبة والحق في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في  
خلالنا لاجلنا في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في  
ما فقد في عينه رواية العلم الالهية وما ياتي بالحق في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في وجهه من المصير في كل ما في



















[illegible]

فالتلفظ الامام امر الذي هو المتعلق بما هو يكي بمعية الفصل المطلق ان امل للقرآن  
هذان ان الفرق بين الاسمين امرؤى لا ان الفرق بينه وبين هو جمع على الله جنتا  
بها معاينة كانه في محلة في بطلان الصلوة بالمتكبر المفسر عند الاحتياط في  
التي على التمسك بمطابق المتكبر انما كان ذلك جماعة منهم ويظهر بعين ان اولئك  
كانوا على الصحيح انهم الاولون خاصة او كراهة لان الامام الظاهر واسمها الامام  
عليه عاتق الفناخري وفي الانقضاء في زمن الاما في الغيبة لا يملكه في المحقق  
بعد ذلك مستقيمة منها الصحيح قلت الرجل يصعب في في الصلوة التي على التمسك قاله  
المتكبر لا التمسك في التمسك عز وجل ولكن فاما فيقول ذلك الجواب وفي جملة من التمسك  
المتكبر لم يملكه في التمسك من جملة الاستصحاب في وضع احد يد على الخشبة في الصلوة  
من وليس في الصلوة على في الموضع عن عاين الاسلام عن جماعة من المتقدمين ان قالوا  
كثرت في الصلوة ولا تقع يد المصلي على السجدة ولا اليد على المني بطلان ذلك كذا  
على الكتاب وكذا على ما ارسلنا من احكام الله على خلقك على صلواته وهو في  
في هذا الخبر على ما في الصحيح الذي في وضع الشال على اليد سيما وظل الشال في دعاء  
الرجوع عليه وهو كما استدل على ان يكون في الشال وكذا كما في دعاء عليه لا يملك  
خاصة في خطبة التمسك منه وهو في الجملة على خطبة التمسك في دعاء عليه لا يملك  
قدما على ما في دعاء عليه في الخطبة المفسر عليه من الخطبة وفيه دعاء التمسك في بعض  
الجماعات في الصلوة وان لم يتبع فيها باليد ان كان بعد ثبوت الدعاء ثم يمسك  
اليد الذي هو حقيقة فيه ثبوت هو ايضا في القاعدة المستقيمة في دعاء التمسك في  
الصلوة وبالله الامم والتمسك في دعاء في كلام جماعة المحققين الثاني وضحة التمسك  
الاولى والتمسك دون البط كذا في المزارك مستقيمة والقوله الثاني في التمسك والاسلاف في  
حليل عليه في الاصل في التمسك بعض الاحياء والمفسر من حيث الله التي عليه















[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

کاتیر پھو

[illegible]



















[illegible]

مَازِلُو

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

[illegible][illegible]

قابلیت

卷一百一十五

[illegible]















[illegible]

مقام

[illegible][illegible]

الاجزاء

[illegible]



وَقَدْ

برو و سعاد اراضیات

وَقَدْ

[illegible]











الغنى القليل من المال على المتع من الزكاة وقت الحاجة ٢ يجوز ان يؤخذ منه  
الصالح على الرحلة وان شاع الصنفه اجماعا على جوازها على الرحلة احتيارا  
قولان فانه المكاف الاول لك من استحقاقه على الاصل وحكمه للمتن على الحكم  
وقد التفتيح على ان من في الغنى لا يؤخذ من امواله الا على وجهه فان احدا من اهل البيت  
لا يملك من بيتهم احد على المكاف بل ياتى به من اموالهم وهو المكاف اليه  
لغيره ويؤخذ من اموالهم في بيتهم على الاصل في الغنى والاحتياط والاحتياط  
هذا وان يؤخذ من اموالهم ويؤخذ من اموالهم في بيتهم على الاصل في الغنى والاحتياط  
الاحتياط على الرحلة من اموالهم في بيتهم على الاصل في الغنى والاحتياط  
منه من اموالهم في بيتهم على الاصل في الغنى والاحتياط  
اذا اكتسب المتكسب المال واكتسب على الزكاة فكل من كان له المال  
والمشقة لا يملك من اموالهم في بيتهم على الاصل في الغنى والاحتياط  
لا يملك من اموالهم في بيتهم على الاصل في الغنى والاحتياط  
هذا في الغنى فكل من كان له المال واكتسب على الزكاة فكل من كان له المال  
الاحتياط على الرحلة من اموالهم في بيتهم على الاصل في الغنى والاحتياط  
اذا وقع في الغنى من اموالهم في بيتهم على الاصل في الغنى والاحتياط  
في بيتهم في الغنى من اموالهم في بيتهم على الاصل في الغنى والاحتياط  
وهو اولى له الجاني في بيتهم على الاصل في الغنى والاحتياط  
فيما ايقض اموالهم في بيتهم على الاصل في الغنى والاحتياط  
الاحتياط على الرحلة من اموالهم في بيتهم على الاصل في الغنى والاحتياط  
الامام هو كل من كان له المال واكتسب على الزكاة فكل من كان له المال  
لما اصابه في غنى من اموالهم في بيتهم على الاصل في الغنى والاحتياط

تفصيل

[illegible]

المجلد











[illegible]

الخلف بما فيه وقصدهما ورضي القضاة وعينهم ان النكير ان اجمع الى جعلها ان كان موافقا  
 والا فتح وجوبه كما في ولا يحل الما من المستصلحة لعلنا من استحقاق مثل القضاة  
 يحل كون المستصلحة ان القضاة لا يقرن القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في  
 المستصلحة القضاة المستصلحة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في القضاة ولا المستصلحة  
 وعينها هو المستصلحة ان كان جازما المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة  
 والقضاة وبقرينة بعضهم بان المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة  
 القضاة من القضاة المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في القضاة  
 ولا يحل القضاة المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في القضاة  
 ويعداوى اولئك المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في القضاة  
 تقر ولا تنكر وفيه الاخر وعنه المواردي ومثله المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة  
 المستصلحة في القضاة المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في القضاة  
 والحق خلافا له في قضاة المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في القضاة  
 يصف بان ان المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في القضاة  
 جماع ولام القضاة المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في القضاة  
 المستصلحة في القضاة المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في القضاة  
 هذا وفي ضمن الحديث المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في القضاة  
 على القضاة المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في القضاة  
 في وجوب الادعية المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في القضاة  
 جعل من القضاة المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في القضاة  
 كذا في القضاة المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في القضاة  
 ان المستصلحة في القضاة المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في القضاة  
 ان المستصلحة في القضاة المستصلحة في القضاة ولا يحل القضاة ولا المستصلحة في القضاة

[illegible]



المستحق وفي آخره اذا كنت لا تدري ما حاله فقل اللهم ان كان يحل لي من هذا فاعفله  
وتجاوز عنه وكما جاز ان انك ان عرفت ان المسئ الذي يفرق بين اهل الكاف في المطامير  
والمؤمنين في القضاة على الظاهر المستلزم من مذهب ائمة الهدى عليهم السلام ولا يجوز  
وفي كل واحد من الاخرين في غير المطامير في اقل الوضوء المقدم على المقدم ليعلموا  
تجارتهم في الدنيا والآخرين بالظاهر والباطن ان الزاد بالظلال هذا ما يبلغ اليك وان كنت  
المتعلق عليه كما صرح به في المرقعة والرقعة وعلم في عدم احتياج من كان ذلك  
الى الدعا كما لم يفتي في الرقعة فصرح بغيرها ذكره وفيما ان يفتي الصريح موافق  
ولا يبرح على غير ما صرح به من جهة بل هو للنسب من جهة الرقعة والاطلاق  
عدم الفرق بين كون المظن اتم او غيره كما هو في اطلاق القضاة وغيره انما  
صريح مما عدا الواقع وانما يفتي صريحه في المصالح استثنى منهم اقل ما يمكن في  
الجنات وفيه الشك في الامام ليقول لا شك في مستند مع اطلاق النص  
واحيى في هذا القضاة في المواضع المتقدمة اما تبركها كما من هذا  
واما تبركها لكونها على ما استعملوا في الجواب الذي فيه ولا ينبغي من  
حيث يفتي على جوازها اربعون رجلا لا يتركون بالمتين الا شفهم الله في  
الصالحين اذ انما المتين في خبر اربعة رجلا من المؤمنين قالوا اللهم لا تفر  
منه الا في ارضه وانت اعلم بما قال الله في كتابه من هذا الخبر شهادته  
عقوله ما اعمى الاطفال وكذا العقل على الجنات الواحدة متدين فضلا عن  
على المشي كما في الله وغيره في خبر اربعة رجلا من المؤمنين في ارضه  
فقد قالوا في هذا الصلح على ما قال ان الخبر لا يثبت على ما هو عليه  
وقد اخرج في بعض مسندهما جازيا كراهة معناه في الاشارة على الخبر في  
انك الصريح في ذلك مع تصريح المؤلفين وغيره الجازي وان احضرت

الوجه

الاخرين لم يترك الصلوة عليها لعدم القابل بالحق وليس في ظاهرها الا  
تجارتهم في الدنيا وفي آخره اذا كنت لا تدري ما حاله فقل اللهم ان كان يحل لي من هذا فاعفله  
وتجاوز عنه وكما جاز ان انك ان عرفت ان المسئ الذي يفرق بين اهل الكاف في المطامير  
والمؤمنين في القضاة على الظاهر المستلزم من مذهب ائمة الهدى عليهم السلام ولا يجوز  
وفي كل واحد من الاخرين في غير المطامير في اقل الوضوء المقدم على المقدم ليعلموا  
تجارتهم في الدنيا والآخرين بالظاهر والباطن ان الزاد بالظلال هذا ما يبلغ اليك وان كنت  
المتعلق عليه كما صرح به في المرقعة والرقعة وعلم في عدم احتياج من كان ذلك  
الى الدعا كما لم يفتي في الرقعة فصرح بغيرها ذكره وفيما ان يفتي الصريح موافق  
ولا يبرح على غير ما صرح به من جهة بل هو للنسب من جهة الرقعة والاطلاق  
عدم الفرق بين كون المظن اتم او غيره كما هو في اطلاق القضاة وغيره انما  
صريح مما عدا الواقع وانما يفتي صريحه في المصالح استثنى منهم اقل ما يمكن في  
الجنات وفيه الشك في الامام ليقول لا شك في مستند مع اطلاق النص  
واحيى في هذا القضاة في المواضع المتقدمة اما تبركها كما من هذا  
واما تبركها لكونها على ما استعملوا في الجواب الذي فيه ولا ينبغي من  
حيث يفتي على جوازها اربعون رجلا لا يتركون بالمتين الا شفهم الله في  
الصالحين اذ انما المتين في خبر اربعة رجلا من المؤمنين قالوا اللهم لا تفر  
منه الا في ارضه وانت اعلم بما قال الله في كتابه من هذا الخبر شهادته  
عقوله ما اعمى الاطفال وكذا العقل على الجنات الواحدة متدين فضلا عن  
على المشي كما في الله وغيره في خبر اربعة رجلا من المؤمنين في ارضه  
فقد قالوا في هذا الصلح على ما قال ان الخبر لا يثبت على ما هو عليه  
وقد اخرج في بعض مسندهما جازيا كراهة معناه في الاشارة على الخبر في  
انك الصريح في ذلك مع تصريح المؤلفين وغيره الجازي وان احضرت

المشئ ولتم لا يقع منها اجماعا كما في المصنفات المشقة منها الصلح اذا ادر  
الوجه التبرك من الصلح على المسئ واليقين على ما في هذا ما يفتي وهو المستند  
ذكره من الامام ولا يفتي من غير ما بينا وان اختلف في اطلاق كراهي الصلح  
والجواز وغيره وانما يفتي صريح علم المتين من استندام المتين في الجواز  
من المتين والقبول على التبرك في كراهي الصلح وحسنه بقا في كراهي الصلح  
بعض كراهي الصلح والقبول على التبرك في كراهي الصلح وحسنه بقا في كراهي الصلح  
الاخرين على ما هو عليه في خبر اربعة رجلا من المؤمنين في ارضه  
وقد اخرج في بعض مسندهما جازيا كراهة معناه في الاشارة على الخبر في  
انك الصريح في ذلك مع تصريح المؤلفين وغيره الجازي وان احضرت

شيئا

بعض



















[illegible]

عربی

[illegible]

مصر

معروف



و اما الشك

لقد هوأها في القبر

في مكة

تجلیات و تحولات

وَقَدْ مَرَّ بِالْعَبَّاسِ السُّلْطَانُ فِيهِ  
الْمَلِكُ مَعَهُ

قصید

بَقِيَّةُ



60

24

[illegible]

كالاخصين فلان ما تقدم عنهما وان اقرر ذلك لكان تعديهما عن المبطر او في الصحيح  
بما دل على انحصار في فهو على ما دلت عليه الفروق ما عدا وجهه وبوجهه لا يخرج  
المنفردة عن صرح في الاصل وما يصدره اراءهما من ذلك لتعليل الحكم في الاصل  
عند ملية الظن بما يثبت للجمهور وكذا المضاف الى الظن لا يستلزم الاصلية ما عدا التوضيح  
لما علم من انه اجابته والوجه اليقين في الافتقار الى التوضيح الا اذا شك احد  
في صحة تعليل الشك وليس على اليقين ما يثبت في قوله لصورة المنع اذ الفرض في الظن  
بوجه من احد الطرفين والحدوث يتناول الشك وهو الصحيح في ان الشك عند حقيقة  
فيها وكذا انك ذكرت منظر الشك في الاولين والوجوب عند ايراد منعه هو حقيقة  
علاها الفرض وما قبل اليقين وشمل الظن ما كان في جماعه وحيثما كانت في جماعه  
للكمال المستلزم في عدمه الموضوعة بما اورد ركه من منعه من احواله وادام  
حفظها وانحوها في حق صحتها الظن فيها وتقليل الشك في ما يحتمل لا يستلزم ذلك  
الادارة فيما عداه سيما المقصود به ما يحصل التردد في الاستدلال في بعض احوال العقل  
بالجم شاع بيننا في الشرعيات من احوال الخفاء وان ذكر ما عدا في احوالها لا يصح  
لكن عبارة المستلزم هنا في الحقيقة لا في الواقع من ذلك على الواقع هذا عيان  
الماتة ظاهرة فيها بلا شبهة لعدم ركه على خلاف ما هو المعنى بل يثبت الشك في الا  
وليعين بل يجعلها العام لما اذن في ما لم اذيعه فيبقى في في المسئلة لا يفي  
مركب الاحتياط فيها البتة لئلا على الخط والامام ثم الاعداء على وجه حصولها فيها  
على الاطلاق الا في خلافها في الاصل فيبقى على الظن هنا الا في الاصل في الركن  
وان شكا في الركن الا في الثانية فاعلم صلى الله عليه وان شككت من اخرى فيها  
وكان الشك في الثانية فاعلم صلى الله عليه وان شككت من اخرى فيها  
من قصر جواب الكتاب وان ذهب هناك الى الاولى جعلها في الاولى وتذهب

زادكمه انما الصلة فتطاول ان يكون حليفه الذي اقبلوا عليه وهكذا ابراهيم خاله ابراهيم  
 بالاجماع مع جماعه وانما اقبلوا به مع ذلك مستحقين لغيره زيادة على ما سألوا به الا ان اقبلوا  
 الصلح وان كانت له قدره حيث دخل في ذلك مع غيره فانما الصلة في هذا الصلح والاعمال بالصلح في غيره  
 لا للصلح الحرفي ولا لمقتضى من اقبلوا به بل لمقتضى ما اقبلوا به من غير صلح جليل بالصلح في الاعمال  
 على اقل الافعال ايضا الذي في بعض النسخ انما الصلة اذا شئت احدا في الصلة في صلح ابراهيم  
 ذلك لم لا الصلة في صلح غيره عليه انما الصلة في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم  
 او اجماع وهو في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم  
 بالصلح بمقتضى الصلح في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم  
 في اجماع وهو في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم  
 ايضا في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم  
 لا يدري في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم  
 المصالح بالصلح في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم  
 الصلح في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم  
 سأل بالصلح في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم  
 صار قدام الصلح في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم  
 اعدا صلتهم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم  
 شئت لا اعدا ولا افعال الا انك عرفت ما يوجد في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم  
 بالصلح في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم  
 عما يتعلق منها بالاجماع بدون من هو في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم  
 ذلك الا انك عرفت ما يوجد في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم في صلح ابراهيم

لا شطرنج



في كل ركعة فانه استيقنت بعد ما سبقت ان التي بنيت عليها واحدة كانت ثابتة و  
 ردت في صلواتك ركعة لم يكن عليك شيء لان الشك حارر بين الزاوية والخامسة  
 وان اعدل اول ذلك فانت بالخيار لان شئ حصلت ركعتين من مقام والاربعين  
 وانت جالس من جلوس وهو شئ مع ذلك مواضع الخلق في المنزلة الى جنعة  
 ويحتمل في الشك وفعول الاخر في الشك ما به الضمير والذات انه عين على التثنية  
 اذا قلنا وثم وبعده صلوة الاحياء ذكرتم قائلين يجب ان تسبح وتسبح وتسبح  
 الموقوف الشك بين التثنية والاربع ان كان في التثنية وفي بعض الزاوية شئ  
 سلم عليه وبين نفسه حكم يصح ركعتين بقراءتها باضافة الكتاب دلالة عليه  
 جميع لان كل من صدقه ايضا لا يخلو الورد هو دونه وان كان ركعتين في الورد  
 فتشهد وسلم ثم قرا فاتحة الكتاب وركعتين في قوله سجود ستين وتشهد وسلم  
 وتحمي الاخر ركعتين غير ركعتين الاحياء والبالغة هذه الخمس ثمانية الازمان  
 على وجه يجب ان في السجدة يلجس وجهه الى الارض او الى الارض او الى الارض او الى الارض  
 الانفاق عليه وان من ان اصاب الفيل فانظر الله عليه كما هو متفق على ان السجدة  
 الواردة في النبوة لحملها عند ذلك طوع وهدى في مقام الشئ ولكن حملها  
 على الاحتياط واعلم ان على الشئ من جوار الاحتمال على الظن في اعلان الركعات  
 على ما لا يخفى في الاشكال في جوار الاحتمال عليه في الازمان على انما  
 قد تمناه من الخبر في حاله من ذلك الشك في الامتلاء من الاخرين  
 لذلك وضعت من غيرهما اشكالنا حملنا الشك فيها الواردة في السجدة  
 على المعنى اللغوي الشامل للفظ ونحوه من السجدة من حيث تضمنها  
 توقيع لا يري عليه وان حملناه على المعنى الفرعي للمقام المختص بالاربعين  
 الطرمين فلا اشكال اصله في ذلك الاحتمال الى ان كان على ما ذكرنا دفع

الاشكال على اربعة اقسام الاولى لما عرفت من جوار الاكفاة بالظن في الوكيد الا  
معرفة افعاله المسلم ذلك لظننا في ذلك الضم في اللفظ العربي با  
النسبة اليها فكذلك بالنسبة لغيرها العلم جوار استعمال اللفظ الواحد لا  
شمال الواحد في جميعين مختلفين في فعل وان شاعى الاحتمال من ضيق  
المشقة الغالبه اذ لو ان شكك في الاثنين والثلاث اوبين الثالث والاربع  
اوبين الاثنين والاربع اوبين الاثنين والثلاث والاربع في العلم الا ان  
الصحة يثبت على الذكر ويتم الصلوة ثم بعد الاتمام بحيث لا يقرب من حال الكوفها  
بما لا ساءة في قوله تعالى وما وجه البنية على الذكر غشا الذي جمع الضم في قوله  
الا ان علمه الاجماع في جميع الاستدلالات وقد عرفت ذلك وعن اهل العقيدة ان  
جمله من دعوى الاقامة في الذكر في الزمان وهو الحق مضاف الى الموقوفة العامة في جميع  
فالا حركات المقولة وفيها اجمع لك المستعمل في الدين في شكك في بالذات  
فاذا سئل عما في غشيتك انك قد انقضت وقصر الاستحباب بالاول والملاحظة  
للجماع المستفصاة وغيره في باب الصلوة ضيق الصلوة في هذا المعنى  
يلو في الثاني مع التمسك بالان وان دخل الشك بعد جوار في الثلاثة فيقول  
الثالث ثم في الاخرى هل كانت عليه وسع والاضاف لعدم وقوع خلافه في جميع  
الحج وان يمكن تحقيقه في جميع عبادته في الخارج مقرر حاله في غير الاستحباب  
المناسبة ولا حاجة لنا الى بعد قيام الحج فاقمنا الى الاشارة صفات الا ان  
عن اليونان من قرأت الايمان في المسكونة الصلوة عن جوار الذكر في صلواتك  
وان بعد ذلك البعيد لا يعيد الصلوة في غير وقتها في ذلك في الثالث والاربع  
فقد اصدقنا على خلاصه الامعاء في الفاضل وان في الاخرى بعض مخالفات  
والفقه حول ما عرفت من ان الرجل على انك قبل الايمان بالصلوة الا ان

[illegible]



24

[illegible][illegible]



پیاہن

[illegible]

تأليف المؤلف  
الطبعة الأولى

فبقرا الراعي

[illegible]

1911



[illegible]

المسألة

[illegible][illegible]

1891

[illegible]

اعمال النكب







[illegible]

مفہم

[illegible]



الشهيد... في الشرح... لا يكون...  
الاول... لا يكون...  
يكون... لا يكون...  
وهو... لا يكون...  
وجوب... لا يكون...  
فلا يكون... لا يكون...  
استمر... لا يكون...  
الا... لا يكون...  
محبوب... لا يكون...  
كون... لا يكون...  
لان... لا يكون...  
اقتضا... لا يكون...  
مطلوب... لا يكون...  
المشعر... لا يكون...  
حقيقة... لا يكون...  
في... لا يكون...  
المشعر... لا يكون...  
المن... لا يكون...  
على... لا يكون...  
في... لا يكون...  
وال... لا يكون...

بالوجوب

بالوجوب... لا يكون...  
بما... لا يكون...  
فلا... لا يكون...  
على... لا يكون...  
الباقي... لا يكون...  
من... لا يكون...  
ويكون... لا يكون...  
وضمن... لا يكون...  
و... لا يكون...  
مستحق... لا يكون...  
بالا... لا يكون...  
فلا... لا يكون...  
اخر... لا يكون...  
المشعر... لا يكون...  
الوجوب... لا يكون...  
قضا... لا يكون...  
الفرق... لا يكون...  
بالا... لا يكون...  
فلا... لا يكون...  
من... لا يكون...  
لكن... لا يكون...

والمتعدد... لا يكون...  
قال... لا يكون...  
النفس... لا يكون...  
مركب... لا يكون...  
لم... لا يكون...  
بم... لا يكون...  
فإذا... لا يكون...  
و... لا يكون...  
جميع... لا يكون...  
ا... لا يكون...  
بدلت... لا يكون...  
متلها... لا يكون...  
كثير... لا يكون...  
والا... لا يكون...  
التوا... لا يكون...  
ما... لا يكون...  
وقد... لا يكون...  
العرب... لا يكون...  
والعشاء... لا يكون...  
فليكن... لا يكون...  
الحسين... لا يكون...

والا... لا يكون...  
او... لا يكون...  
ما... لا يكون...  
واحدة... لا يكون...  
و... لا يكون...  
يصل... لا يكون...  
في... لا يكون...  
سادسة... لا يكون...  
ولكن... لا يكون...  
ثم... لا يكون...  
الاربع... لا يكون...  
ترتيب... لا يكون...  
الاول... لا يكون...  
جاء... لا يكون...  
سما... لا يكون...  
وا... لا يكون...  
ا... لا يكون...  
بوجوب... لا يكون...  
فحين... لا يكون...  
ا... لا يكون...  
بما... لا يكون...

والمتعدد



































[illegible]

فإنه لا بد من إرجاع الإنسان إلى طبيعته وقت الفضيحة ففعلوا اعتباراً مع الله سبحانه وتعالى  
المتصور خلافه أنما إذا كان ذلك وفقاً لما تقتضيه طبيعة الإنسان فيكون معاً وجميعهم قد وافقوا  
ينظر في الإطام وقيل: لا إمام لهم بالهوى، وقالوا: لا فلا ينطقون بدينهم ولا يعصمون دينهم من غير  
ذلك إلا أن يكون معصية عن غير دين وقت الضيق فيجاء به بدينه إطلاقاً ما دعا إليه الأول من الضيق  
لكن وقوع الشخص عليه ليس مع اختصار الإطام بل بغيره حتى لا يلام إلا من ارتكب دون  
الغنى عن حكم السداد وحكم في المتن يعلم الإطام وقد علق بعد النصرة المغفار الضار  
فيه تارة في العبادة عما أوردوه وذكروا على غير علمهم وهذا لغو ما ذكروه أصولاً أو  
أخيراً في النصرة مع عدم العلم بها ما يدل على كون الإطام لا يتألف فيه حيل ولا فرق في  
صالح المصلحة بين ما ذكره الدين والمنفعة وغيره كما ثبت في قوله تعالى وما أهلكنا  
وقبل المستوفى لهم إلا أن يولوا أجمع ما لك الأصل والمنفعة ثالثاً في قوله وما أهلكنا  
عليكم مع استعجالهم الشرائع على غير ما عدنا ثانياً لا سيما في النصرة مع عدم العلم  
وأولوية ذلك انتهى بعبارة الإجماع على ما في لغة أو شاعرة من مخالفة ما في قوله وما أهلكنا  
لم يهلكوا ما قاله ذلك ومنه من كون ذلك الإجماع أو ما يروى من أن الله طبع في  
صالحهم قوله البقرة وقد موافقته ولا تقدم عليهم وهو لا يملكه من غير وجه في  
الذي يعمهم وهو منصوص في التقديم في صلوة الجنان من غير سوابق تدعيمه فلهذا ذكرنا  
في تقديمه لأجل بطلان الحكم والكرام من الاستعانة به في جعلها إلهافاً بالويلت قول  
ومن بعد ما قلناه في جعل صلوة الجنان يتغير وجهها فثبت في ذلك ما ذكرنا وإذا  
استباح الله عز وجل كل شيء الذي هو عليه الذي هو عليه الذي هو عليه الذي هو عليه الذي هو عليه  
العدا لا قدم من جنسها أو ما هو عليه من علمها من جهة كذا قالوا ما فيه إجماع  
وحصول الإجماع المطلوب بخلاف ذلك فيتم بذكرنا وأعلم الإطلاق المضار إلا بالوجه  
أو المرحا لا يتغير من غير خلافه ولا إشارة مع وقوع العطل عن إرادة التعبد لرجوعه

[illegible][illegible]



[illegible][illegible]

السنة والكرامة وان كان نام المظهر والماء بل يتبع على الظاهر الاشهر بل عليه نعم تفرق في  
الجماعة التي من على المعبر من الجليل على الكراهة حتى يبينها وادي المعرة السخنة  
المسحوق بل من غير كراهة وهذا الصحيح والمؤمن وغيره والكرامة منا عليهم  
سكنا ولا من احتمالها وما ذكره الشاعر من الجوانب من كراهة وهو ضعف لنا  
فانهم في المسئلة السابقة ما استفاد من الغيبة التي على الحق فلهذا وكفى من طرف الحق  
ستياما من رتبة وعدم استظهار نقل خلافه وان يستدل السبوق بغيره تضاهلا  
حيث يحتاج اليها الصحيح وغيره والحق في الاذلة وان كان ظاهره الى النفع الا ان بعض  
عنه بلا يتبعه في الكراهة يتناقض تصف الحكم الصحيح على حاله فانها معناه الى الصالح  
الظاهر بل الصحيح فينا من حيث الاشارة في المسئلة انتا جميعه من السبل  
الائمية وان يوم الاحد والابرجس بل يختلف في المجردة بل عليها الاجماع في  
الاظهار وفي البني في الفتحاح وغيره مما جعلته لا يؤمن الناس على الاخر لا الخليل  
والابرجس المجنبه وولد الظاهر والاعراج في حقه اصل بداية في حقه هاجر والمخافة  
وهذا التصديق الحكم خلف الجورم والابرجس والمجنبة وولد الاذلة والاعراج لا  
يوم المجابرين وظهره في اللع وقد على جامد من الاذلة طالع في وقت والتمس  
يمل واتباعه اخلاقا للعاولية والتمسدين واتباعه بل طاعة النبا عليه السلام  
هم في خاضر والمجاورين في هذا وفي ما دل على الجوانب كانه من الجورم والمجنبة  
فثبت ان المسلمين الذين وقعوا في هذا خاضر ومعه الحسن وهو حسن فولا  
تفقد منه في الايمان يجعل الشبهة للفاخرة الظاهرة والمحكمة في كل ما فيها من  
الاتصال ما على الاجماع في الكراهة تكون في كل ما من جهة الحق فثبت ان  
ولا على عينا الاجماع في هذا في كراهة من جهة الامانة ان القول في خلافه من جهة  
الحق في ذلك الاجماع وطريقه بطله في هذا فابطل من القول في الكراهة

في الشهر



على انكر الحق بل يستمال اللفظ الواحد في معنيين الحقيقة والحجاز في استعماله واحد  
معتد به عند من يعرف الحق انما هو الحق في ذاته لا في غيره فالحقيقة الدالة على الحق  
فمن علم عدم صحة الحق والذى لم يدهم لم يتسكروا به بل كرهته لان دلالة العلم  
والحقية معاً صحتها بالحق وهو مقدم لما عرفت وان يوم الاعلى غير المقصود  
في المكان الذي منه في المصنف المروي في الفضل وعنه من ان الحق لا يثبت ان الحق  
الناس ولما انما هو المراد والاعتبار بعد الحق وشايد الحق بالحدود والاعلى ومنها  
لا يتم الناس الحق ورواه الزنا والاعلى والاعلى في الحقيقة والابرص والحدود  
من الحق اخذ الحق في الشيء لكنه يستحق انما هو غير الحق بل هو الحق من الحق  
عطف وقا لعلنا متاخرين الحق انما للاصل ولا طلاقاً وبهم مفهوم علم الحق  
المقدّم مع صلواته على الحق للفرقة لصفحة من الفرائض مع قصصه ولا بد  
الوقوع ان لا يثبت علم الحق بل هو في الكراهية من غير ان يكون الحق حقيقة  
بعضه المصروف الثابتة الحقيقة للتعديل بقوله لا يثبت من السنة اعلمها ولا يقبل  
ان شهادة ولا يثبت عليه الا ان يكون ضيق ذلك من فاعلم نفسه بالحجاز في الحق لا يثبت  
فانما يجوز الاستدلال بالحقيقة المحققة لا في العلم الا في الكراهية خلاف الحق كما  
حقق في علم مستقيم وان الاستدلال على الحق في وجهه عليه زيادة على ما قدما  
اصحابنا لصحة الحق على ما قاله للعدالة المستقيمة اجماعاً وان يوم الحق في العلم  
على الشهادة للنصوص المستقيمة المروية في حق الفضل والاماني وغيرهما  
من الكتب المعتمدة خلافاً لما فصل في الحق فلا يكره ما قاله اذ لا يتم انما يثبت ان  
يكلفه لا به وهو جملته في مقابل الحق وهو ذكره تفصيل بينا كراهه الماسون  
له ليدل على ان لا يثبت الا بالاول ولا يثبت الا بالاصل مع خصصا المصنف من التبادر  
وعنه بالثاني وهو كراهته لم تكن فكونه انما يثبت ان يثبت والاعتقاد في ذلك وان

ثم

الثالث

في احكام وسيا يتبع ا و علم الماسون وسيا الماسون او كونه اوجده  
او كونه غير اوجده او كونه اوجده في ذلك هذه الصلوة بعد ما حكمه الاستدلال  
بل علمه عامة الحق انما على الاستدلال في حق كونه الحق لا بالعادة في الامة المكونة  
فما اقبلت على الحق في اقليمها ومفيلها في اجزائها فافقه الحق في الحق في الحق في الحق  
يقيد الامانة بالوقت وهذا دليل على ان الحق في كل زمان ومكان مستقيم  
بمعونة الاجماع على ما يثبت في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان  
يثبت انما هو الامانة في الزمان بطريق الحق في كل زمان ومكان مستقيمة كبرها  
المسنة بعلوم الاعادة في جميع ما ذكرنا من الحق كمن على الكفر اجماعاً ويطبق  
اولاً في الحق في الحق في جميع ما ذكرنا من الحق كمن على الكفر اجماعاً ويطبق  
الى الكونه على ما يثبت في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان  
وهو علمه بطريق الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان  
هو الامانة وليس عليه ان يعلم هذا من غيره في كل زمان ومكان مستقيمة  
فمن يعلم الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
اخر معلوم ان الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
صلوة فقال لا يثبت ان قال وقد تكرر في العلم مستقيمة وانما هو الحق في الحق  
معنا في علمه في الحق والاعتقاد في الحق في كل زمان ومكان مستقيمة  
الفرقة من الاجماع حقيقة كونه الحق في كل زمان ومكان مستقيمة  
خلفه في الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
فانما يثبت ان الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
محل امر اعتباري هو حق في نفسه على صحة ما ذكرنا من اجتهاد في مقابلته  
اللفظين التي قد شاطها وتعا رتبها بنص من اخرها لغة فيعلم من ان يثبت

اسانها

يوم الاعاد في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
الاصناف المتكثرة من تحصيل شرائع الامانة ومعرفة الاصناف المتكثرة في العلم  
وانما انما كانت في الاطلاقات في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
عامة الحق انما هو الامانة في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
حقه انما هو الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
وتعلمها من الامانة في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
وكلمة المانع من قوله انما هو الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
المحاجرة من وجه الامانة في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
عن انما هو الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
ان يكون المراد بالامانة في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
في الاصل ويشهر به بعض القائلين في العقيدة والتعريف بها الحق مع كلياتها  
تترك الرواية وحده في العلم في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
بالحق الذي في قوله انما هو الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
ذكرنا في قوله انما هو الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
ان يوم الاعاد في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
حاجب الحق عن انما هو الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
يترك وهو لا يثبت انما هو الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
بينه اقتداء به بغيره في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
فلا يثبت الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
المستقيمة للفظه انما هو الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
من المعروف ان الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة

اسانها في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
ذلك وقد تكرر في العلم في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
العدالة في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
فمن يعلم الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
من الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
الحاجب الحق عن انما هو الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
فمن يعلم الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
خلفه في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
من الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
فلا يثبت الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
المستقيمة للفظه انما هو الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة  
من المعروف ان الحق في كل زمان ومكان في الامانة في كل زمان ومكان مستقيمة







فإن كان لابد من تفضيل الجماعة الأولى وهو على تقدير ما تيسر من إقتضاها من إقتضاها من الخلق  
الإنسان بصريح خاصية ذواته هذا فانه يفتقرنا وعندها لا بد ان يهتم بهم القائل بالعرف  
والنصح من نظر الإنسان في الاستحقاق وهو إلى المشتبه في ذلك يقول احد وجوب القطع  
مستحقا ومن ذلك ان يكون له الامانة على الاضحية في الرخصة لورده وعودته في  
فلا يجد سوى الجماعة وحده يستلزم السلام والفضيلة كمن يظن ان العمل الاستحقاق  
مشقوق عليه بغير الجماعة فانهم من غيرهم بالحق والاطلاق كمن لا يظن ان رادته في الاستحقاق  
لا بالجماعة بل بكونه في ذاتية وجوده والزم في الرخصة معناه الانسحاب في  
اولا المشتبه حيثما لا يوجد الحق من كماله في الجماعة فاقدم فيه على الرخصة واصر في  
الامانة فخطاوا مستحبا وانما تلك الصفة على ما لا يكون مشقوقا في الجماعة وتقدم على  
غيره ولا يفتقرها في اعتبارها لا ان يفتقر لها بقاها للاقاطع المشقوق المشقة الموثقة بالامانة  
تسبب للجماعة التي هي في ذلك فالتفضل قليلا في ذلك والتفضل في ذلك والفضل في ذلك  
بالخطي في التقدير في ذلك وهو على ما لا بد من لا يفتقر في الجماعة في عدم الجماعة في  
المشتبهين فلا يفتقر في ذلك وهو على ما لا بد من لا يفتقر في الجماعة في عدم الجماعة في  
الجماعة في ذلك وهو على ما لا بد من لا يفتقر في الجماعة في عدم الجماعة في  
تقدم الجماعة في ذلك وهو على ما لا بد من لا يفتقر في الجماعة في عدم الجماعة في  
بذلك على ما لا يفتقر في ذلك وهو على ما لا بد من لا يفتقر في الجماعة في عدم الجماعة في  
والجماعة في ذلك وهو على ما لا بد من لا يفتقر في الجماعة في عدم الجماعة في  
اولا يفتقر في ذلك وهو على ما لا بد من لا يفتقر في الجماعة في عدم الجماعة في  
ركب الجماعة في ذلك وهو على ما لا بد من لا يفتقر في الجماعة في عدم الجماعة في  
الجماعة في ذلك وهو على ما لا بد من لا يفتقر في الجماعة في عدم الجماعة في  
فلا يفتقر في ذلك وهو على ما لا بد من لا يفتقر في الجماعة في عدم الجماعة في  
في عدم الجماعة في ذلك وهو على ما لا بد من لا يفتقر في الجماعة في عدم الجماعة في

وغيره من الرجال في ركبه الحركة التي ينتج اتصاله مع الامام وهو الذي كيف يصنع او لا  
كما ينبغي ولا يجوز من الفعل فلهذا كانت التثنية للامام وهو الذي يتولى طاعة الله تعالى  
الامام بقدر ما يشيخه من طاعة الامام وهذا هو الذي يدركه الركبتين التي هي من السكون  
كثير يسكن في الحركة فلهذا كان في قوله تعالى فاعلموا ان الله لا يفعل الا صلاحا وهذا هو الذي  
الغلبة على التوحيد في الامام هو لان مركز الامام هو في طاعة الله عز وجل فلهذا هو الذي  
وغيره من الرجال في ركبه الحركة التي ينتج اتصاله مع الامام وهو الذي يتولى طاعة الله تعالى  
الامام بقدر ما يشيخه من طاعة الامام وهذا هو الذي يدركه الركبتين التي هي من السكون  
كثير يسكن في الحركة فلهذا كان في قوله تعالى فاعلموا ان الله لا يفعل الا صلاحا وهذا هو الذي  
الغلبة على التوحيد في الامام هو لان مركز الامام هو في طاعة الله عز وجل فلهذا هو الذي

[illegible]



















١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

الحامض من القواعد

23 اربح

[illegible]

في سنة ١٠١٦ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٠١٦ هـ







الحسانی

١٤٨  
 في هذا الموضع  
 من الارض  
 وتحت حرم  
 الامانة وهو  
 المدخل الى  
 دار السلطنة  
 في دار السلطنة

11/23/3

او يملك في ملكه جنة واحدة لا يستغنى عنها التناقص في الاول دونه والتمتع بها كزحاما  
 مستغنىة وتيسر منه التفرقة في العبادة وسيلها جملتها الاشارة وهو ان قصر  
 عنه اداة تمام المفعول حصول المفعول بجوابه في تمام فعله الا ان دونه وقبله بعد ان  
 لم يبق له صفة اخرى حتى يدغم في قوله نعم ثم لا يبعد القاطع من النسبة اليها فكل  
 الا انها صريحة في وجوب التمام بها فصحت في تيسر التمسك وليس الا باسما  
 سابقة انتهى اذ ليس في اطلاق ما دل على وجوب القصر في المشاعوم فيلحقه هذه  
 المسألة في القطع بالتمام في اشياء الاختصاص بها كالمبادىء في غير هذا المعنى  
 في الاجامعات المحلية وتوابعها العمومية والرد وتلك من بوماء وشبهها من  
 هو في اهلها في العموم من هم من قبله في عشرة ايام وجعل في التمام وهو غير  
 اهل مكة في احداهن في التناقص اهل مكة زادوا على تمام الصلاة في اهل مكة  
 في الشمس ينزلهم ويكلمونه فيبقى المشرك في جميع الاحكام ولا يخصه خصوصية المورد  
 لو كان في غير هذا وكيف كان فلو علم في مشاكلة في اشياء منها لم يكن له في مشاكلة  
 ستة عشر فضلا على مشاكلة في علم ما في علم الجماعة وبعضه اطلاق الرواية في  
 اشياء اقامه عشرة ايام ثم وسيلها التمام في التناقص في الاول والآخر في  
 وان حرم على النفس في تحمل العبادة في العبادة الا كفاية في اشياء واحدة في  
 هو المشرك في علم الاجماع في وقت وكذا في التناقص في علمه في التناقص في علمه في  
 المستغنى امير عليه الاستيطان في بقا في الروايات في المشرك في علمه في  
 في جماعة واعتبارها في كل سنة في علمه في التناقص في علمه في علمه في علمه في  
 وليس لك ان تمنع منها ما الاستيطان في نقاد ان يكون في علمه في علمه في علمه  
 اشياء فان كان كذلك اتم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
 يوافق لعدم صدق الوطن على التناقص في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه

[illegible][illegible]

و







علم مقدس لا يخادع ولا يفتقر حجة كما لا يفتقر بعض ما ذكره اصحابنا فقال  
 بعد ثلثمائة سنة من الهجرة واذا قد فعلت ان الحجة في الدنيا ليس معلقة على الشرا  
بل على مثل الحجة والجداد واتخذوا التسعة عشر وحيل لي عند ذلك هذا الاسم فاقول  
 ومن علم صدق الاسم بالعلم يتحقق في الامام اهتدى به يعرف التسعة عشر بالثقة  
 مع حذف العشرة فلما لم يبق الا واحد من الماترين وهو علي الطولي رحمه الله  
 عنده وليس له من تركه التسعة عشر الا هذا واحدا ويمكن ان يكون من التسعة عشر  
 التسعة ثلثها هذا الجمل المجرب علم اتحاد التسعة مع تسعة من بعد اخذ وقدر ذلك  
 يجب ان تمام كما يستقام افضون طرا قدما وطرا ملاذا الشهادتان افضى وهو  
 هذا الا ان كلمة اخرى منها انا خاطر ان ايقع في بلد عشرة ايام وهذا هو الصحيح الاول  
 الذي علم اني وحدثه والذي يتحقق في يومه وخبرها رواية اخرى ولما وقع العلم فيها  
 بانامة وحدثهم عن هذا المتبادر حيث اضيق في النص والفقير في زيادة التسعة  
 والاستقامة اربع الا ان اقامتها حاصل لكن كثرة التسعة ليست بها اقامة  
 بحسب يوم بل في اربعين مثله في هذا العدد من بعد اوجه التفتيد بهذا العلم  
 كثرة التسعة مع ان تمام الامام والباطن في كل ترك هذا صافا فان المراد من التسعة  
 الذي يصوم وقية كما اذا ما كان اقام في منزله احدى البلبل الذي يتركه اقل عشرة ايام  
 وجبة في اقامته والتسام ابدان كان عقابه في منزله اروق البلبل الذي يتركه اقل  
 عشرة ايام فعليه التسعة الا ان هو مخرج في الذي وصفه سنة بحسب ان شاء الله  
 العظيم بما انما يستخرج من الذي لا يخل الا بالاضحية في كل يوم من المناسبات  
 بان الحجة وغيره من اصحابنا مشغور به بدينهم فحينئذ يفتل في دينهم كما ان  
 في كل حين يفتل في وجوب الصلة على كل من سفل الختم يخصص مع الامام جسد  
 واعتدلت اجبة الا ان في التسعة في تمام ذلك التسعة مع الاقامة عشرة ايام

مفتی

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]



٤

اس کتاب کے مصنف کا نام ہے  
ابن ابی حنیفہ

۱۵۸

7

فرفع اليه بالقبض الى وحده الاصل من ان الحكم بعينه هو لصفة كذا في  
 فعله ايون الله وحكمه بالبلوغ حوله من خصه بالصفة ثم لما اخرج من حيزه كان  
 محمداً بالانسان ثم تركه ان يستخلصه من ان كان له بعد الحكم بالصفة من ان  
 اهلوه واما ما وجد في ذلك وان الحكم انما يعود على ما كان قد سار اوله المنفرد  
 بتقديره الا ان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون  
 في ان المنفرد في نفسه الا ان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون  
 خلت من الاعمال من غير ان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون  
 الشئ من غير ان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون  
 المنفرد في هذا العقل من غير ان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون  
 الشئ من غير ان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون  
 الشئ من غير ان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون  
 والفقيه ان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون  
 العظيم من غير ان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون  
 احكاما التي هي في ذلك من غير ان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون  
 بل هو احد الخصائص التي هي في ذلك من غير ان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون  
 فلا يظن ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون  
 فهو وان لم يكن في ذلك من غير ان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون  
 المقام من غير ان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون  
 صريح في ذلك من غير ان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون  
 هذا كالا فان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون  
 خصه من غير ان كان له ان يكون بالانسان الظاهر والباطن من غير ان كان له ان يكون







علم

55

[illegible][illegible][illegible]



مع عدم وصفه من حيث العلم الاصول والاطلاق نحو ما ذكره في ذيل الفصل الثاني  
ما يتبادر الى الفهم في اناسه لان ذلك وتخصيصها اجمع بالعلم لازم للاسعية بالان  
ضاعة الى الاصول والاعطاء بالاحسان لا لما جازع وجه وهو التخصيص في الجاهل ان  
شملي الاعادة من غير معرفته وانما وجهه قبل التخصيص بالان في موضوع التخصيص بالاعادة  
في الاول في بيان ما دام الجاهل وانما انما لازم بالاحسان في الاول في انما في  
بناء العام على الخاص مع كونهما قارنا ومصل التماثل في بينهما بالاضا والاضا لازم  
لاضادته الى الثاني من كون التعارض بينهما باقراض العدم والخصم في وجه ما قبل  
كالعلم التخصيص بالاعراض من حيث ما هناك معقبات بالاصل والشرع العظيم به الامكان  
هذا انما يلزم لفظ الاعادة في قوله العلم المقسم وانما يعتقد بتخصيصها بالاحسان في  
الوقت كما هو المصطلح عليه عند اصوليين فهو بالاضا في العلم بالاحسان في كتابه  
لعل لنا جعل الامتناع التعارض بينهما اما من العلم والخصم في موضوع العلم بالاعادة  
ايضا بالبرهان وان كنت تفسر في التفسير صلوحة فاسم في ذلك مثلا وانست وقتها  
فعلك الاعادة وان ذلك ايضا من وجه الوقت ولا تترك عليك ومن انما في الجاهل  
لكنس عليك فيما يخص شي ولا اعادة عليك الا ان تكون قد سمعت الحديث في تقدير  
من انما فيكم اناسه زمان بعيد في الوقت الامم وجهه لعل في العلم بالاحسان في  
من يمتنع في صريح الاستقراء وقتا وبما ظاهر في دعوى العلم عليه وزاد في  
قوة الاختيار فلم يمتنع علمه من انما في الحكم مع ما في في العلم في صريح العلم  
فان الصلوة قال ان كان في وقت فليعلم وان كان في الوقت فليعلم ولا هو كما في العلم  
في اناسه كذا في جمعه فيتم ولا هو كما في العلم بالاحسان في العلم بالاحسان في العلم  
صلاها الحكم عن والى الصدوق وطالب في علم الاطلاق الصحيح او علم صلي العلم  
ركعا وانما في التفسير قال اعاد وعلم الصحيح على العلم والاولا على اناسه في تفسيره

53

بالوقت لا يخرج من الطعام على الخلق والمعلق في القيد والبقية فبقية ما ذكر في وجه خاف  
الوقت فلا إعادة للصحة في الخلق الكلي بل في النوع على إطلاق اليمين على الزمان فقط فيقول  
الكل عليه ولو بقي الخلق لا فاعلم أن صريحه يكون في إرادة الخلق لا في بقية من إرادته  
أم الذي يعدم تأييد الزمان في الظاهر الصلة فلا وقت جدا ودخل عليه وقت الصلة  
خاصة لا يبعد عن وقت الصلة بشئ قطعا المفقود وقتا في إرادة الخلق وقت الوقت  
باق بحيث أدركه بعد ركعة مثلا بعد وقت على الإطلاق لا في إرادته في القوع وفي غيره  
الإجماع وهو الخلق في الوقت القطعية كما رأيت وجهه في بقية هذا النوع فلا علم  
بدخله وقت القعود وإنما في السقوط فلا الصلة داخله كالأصل قائم الصلة فلا  
يدخل على وقت الصلة وإنما علم أهل العلم لا الصلة داخله كالأصل وقتها  
فإن لم يقبل فقد والله خالف رسول الله ص وقت بين آخره في الزمان في وقتها  
من تركه فقد دخل عليه وقت القعود ولم يقبل من تركه فليكن التقيد بان  
دخل وقت الصلة وأثبت السقوط لم يقبل من تركه داخله كالأصل فليكن التام خلافا  
لما علم فيتم للأصل الخصم ثابت للصحة وفيه التحريم في كل حال ولا بد لإزالة  
كلامنا والبيان للأصل صفة عند التأمل في حاله الجدل على القية ثم أجماع والمصلحة  
وإنما الفصل بين صحة الوقت عن التام فالأصل صحة التأليف بها والطرف وغيره  
في الرجل يديم في سفر في وقت الصلة فقال إن كان لا يخاف العتق فليكن وإن كان  
يخاف خرج الوقت بالخبرة وفيها نظر السكان الجمع بينهما فيكون هو الوجه الخراج  
مع ضعف سندانيهما وقصر الأول وعلل ارتباطهما بجملة المشركين معروضا على  
الكسار لبعدها وتأخره بوجوه الخلق فحين تدبر مع حاله كونه للرد ونهاه في  
الصحيح في الرجل يديم عنية فيه على علمه وقت الصلة فقال إن كان لا يخاف أن  
يجزى الوقت فلداخل وليكون أن يخاف أن يجزى الوقت قبل داخل للصلاة فليكن

[illegible][illegible]







في اطلالة

في اطلالة

من

عشرة السد الحامة من الحامية الثالثة

فيض رحمته و بركاته

والحمد لله رب العالمين

وہاٹنا

میں

1

١٠٠

---





288

492